

كلمة ترحيبية

معالي

سلطان بن ناصر السويدي  
محافظ المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

في الاجتماع  
رفيع المستوى حول الاستقرار المالي وقضايا الإشراف الرئيسية  
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تنظيم

معهد الاستقرار المالي و صندوق النقد العربي، بالتعاون مع معهد  
المالية الدولية

(الإثنين 27 أكتوبر 2008)

فندق رويال ميريديان - أبوظبي

أصحاب السعادة، جوزف توسفسكي، الدكتور جاسم المناعي

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم جميعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، خصوصاً أولئك الذين سافروا من أماكن بعيدة ليكونوا معنا في هذا الاجتماع الهام رفيع المستوى، وأخص بالذكر السيد وليام روثليدج، نائب الرئيس التنفيذي، بذلك الاحتياط الفيدرالي، نيوي ورك، والمحاضرين المتميزين الآخرين.

السيدات والسادة،

في هذه الكلمة المختصرة سأحدث بإيجاز عن الأزمة المالية العالمية وآثارها على البنوك العاملة في دولة الإمارات.

نتيجة للتدفق الهائل للأموال إلى الخارج من دولة الإمارات خلال أشهر الصيف، خصوصاً خلال شهر أغسطس، واجهت البنوك العاملة في الدولة نقصاً في السيولة، شبيهاً لما حصل في المراكز المالية الرئيسية وإن اختلفت الأسباب، حيث أن البنوك في المراكز المالية الرئيسية كانت تحت وطأة قروض الرهن العقاري من الدرجة الثانية و المنتجات ذات العلاقة، بينما كان لدى البنوك العاملة في دولة الإمارات انكشافاً صغيراً غير ذي أهمية بنسبة 1.2 بالألف. إن السبب المباشر لتدفق السيولة إلى الخارج كان الخروج المفاجيء "للأموال الساخنة" التي كانت تتراكم للإستفادة من التوقعات التي سادت بشأن إعادة تقييم الدرهم الإماراتي، الأمر الذي تم استبعاده قبيل فصل الصيف، ويمكن الإضافة إلى أن المناخ التشاؤمي الذي كان سائداً، ولا يزال، إلى جانب "أثر العدوى" قد أديا إلى تفاقم الوضع.

في ظل هذه الأوضاع كان لا بد للمصرف المركزي من اتخاذ ما يلزم، وهكذا قام قبيل نهاية شهر سبتمبر، بتقديم التسهيلات الضرورية لكافة البنوك العاملة في الدولة، والتي سألخصها كما يلي:-

1- تم توفير مبلغ 50 مليار درهم في الحسابات الجارية للبنوك لدى المصرف المركزي.

2- توفير تسهيل مقايضة (SWAP) مقابل حيازات البنوك لشهادات إيداع المصرف المركزي.

3- توفير تسهيل لخصم سندات وصكوك الحكومات المحلية.

لاحظنا أن هذه الإجراءات إلى جانب إجراءات الحكومة الفيدرالية، التي قضت بضمان الودائع لدى كافة البنوك التي لديها عمليات كبيرة في دولة الإمارات بالإضافة إلى تسهيل دعم السيولة بمبلغ 70 مليار درهم، كل ذلك أدى إلى تحسين وضع السيولة لدى البنوك إلى حد أنها حالياً تستخدم فقط نسبة 15% من التسهيل الأول الذي قدمه المصرف المركزي.

إلا أنه بالرغم من هذا التحسن الملموس فإننا بصدد مراجعة شاملة لقروض وسلف كافة البنوك نهاية السنة لتحديد ما إذا كنا بحاجة لتكوين مخصصات إضافية والتي سنقوم بتكوينها إذا ما دعت الحاجة لذلك.

السيدات، والسادة،

هناك شيء خاص يميز متانة دولة الإمارات أود أن أذكره في هذا المجال وهو يتعلق بملكية الودائع البنكية كما يلي:

- المواطنون وشركاتهم يملكون نسبة 75% من كافة الودائع.
- المواطنون العرب يملكون نسبة 8% ، و
- الجنسيات الأخرى تملك نسبة 17% من إجمالي الودائع.

بالإضافة فإن البنوك التي تمول من إصدارات الأوراق التجارية الأوروبية (ECPS) ومن الكمبيالات متوسطة الأجل (MTNs) تشكل فقط نسبة 9.9% من إجمالي أصول البنوك.

بالنسبة للودائع فيما بين البنوك فإن نسبتها لا تتجاوز 12.7% من إجمالي الأصول، ومعظمها مملوكة من قبل البنوك العاملة في دولة الإمارات.

أما بخصوص جاذب الأصول، غالبية أصول البنوك الوطنية وا لأجنبية العاملة في دولة الإمارات فإنها موجودة في دولة الإمارات وأن أطرافها معروفة وسليمة.

بالإضافة فإن رؤوس أموال البنوك واحتياطياتها تمثل حوالي 11.2% من كافة أصول البنوك، وهذا يعتبر وضعاً مريحاً.

أما بالنسبة لملكية البنوك، فإن الحكومات المحلية تملك نسبة كبيرة في معظم البنوك المؤسسة في دولة الإمارات، وهذا عنصر أمان إضافي.

أخيراً، أتقدم بالشكر لصندوق النقد الدولي ولمعهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية لعقد هذا الاجتماع الهام رفيع المستوى.

وشكراً لإنتباهكم...

---

---

---